II -التوصيـات

1. التوصيـات العامـة

توصيات حول المجلس الوطني للبيئة

- عقد دورات المجلس الوطني للبيئة بصفة منتظمة والعمل بين الدورات من أجل تهيئ الملفات والتنسيق بين القطاعات، وكذلك تخصيص مدة زمنية كافية لانعقاد الدورة لأكثر من يوم واحد ؛

- إعطاء دور فعال للمجلس الوطني للبيئة على مستوى التنسيق بين مختلف القطاعات البيئية وعلى الخصوص دور أساسي في مسلسل اتخاذ القرار وتفعيل الكتابة الدائمة ؛

- تحريك هياكل المجلس الوطني للبيئة لتعمل بين دورات المجلس و تفعيل المجالس الجهوية و مجالس العمالات للبيئة.

توصيات أخرى

- تحديد الأولوليات ضمن البرامج المطروحة لتجاوز ضعف الإمكانيات المالية للجماعات المحلية والدولة والهيئات المعنية وكذلك محدودية التعاون الدولي ؛

- العمل على الأخذ بعين الاعتبار لدراسات التأثير على البيئة كمكون أساسي في دفتر التحملات الخاص بالمشاريع وبخلق المقاولات ؛

- التنسيق والانسجام بين مراحل الدراسات والتنفيذ (synchronisation) حتى لا تضيع النتائج وتصبح متجاوزة عند التنفيذ ؛

- الإسراع بإخراج المراسيم التطبيقية لمختلف القوانين وخصوصا قانون دراسات التأثير على البيئة وقانون النفايات ويستدعي ذلك التضامن والتنسيق بين مختلف القطاعات الحكومية ؛

- نقل المقاربة الوطنية المركزية إلى المستوى الجهوي مما يستدعي خلق لجن جهوية أو مجالس جهوية للبيئة نظرا لدورها الأساسي في التشاور وتوجيه العمل البيئي على مستوى الجهة (التخطيط والتنفيذ والمتابعة) ؛
- تفعيل الصندوق الوطني للبيئة وجعله أداة مالية ديناميكية قوية لتمويل برامج حماية البيئة ؛

- إشراك البحث العلمي (معاهد و مختبرات وجامعات) وتثمين نتائجه في تفعيل برنامج التطهير السائل وغيره . وكذا مد الجسور بين مختلف البرامج ومؤسسات البحث العلمي لتقليص الهوة فيما بينهما والدخول في نظام شراكات ؛

- اللجوء إلى المعاهد والجامعات لدعم قدرات العاملين في برامج البيئة وتثمين النتائج المحصل عليها في البحث العلمي وكذا في ما يخص تقييم البرامج؛

- إشراك مختلف القوات المسلحة من أجل تدبير واستباق المخاطر والكوارث الطبيعية والتكنولوجية ؛

- إعطاء أهمية خاصة لعملية التوعية والتحسيس من أجل إنجاح مختلف البرامج ؛

- التفكير في برمجة دورات موضوعاتية خاصة للمجلس الوطني للبيئة مثل تدبير الأخطار والأزمات والمؤسسات الاقتصادية والبعد البيئي والصحة، إلخ... حسب أولويات تحددها الانشغالات والاستراتيجيات الوطنية ؛

- الحسم في مآل مختلف محطات المعالجة المنجزة والمعطلة حاليا ؛

- على مرافق الدولة أن تكون قدوة في احترام البعد البيئي في الصفقات العمومية وفي البنايات العمومية باستعمال الطاقة الشمسية وفي حظيرة السيارات واستهلاك الماء والطاقة والورق وغيرها؛

- استعمال و تعميم المساعدات الدولية؛

- إشراك المقاولات و الخبرات المغربية؛
- تمكين كل جهة من مخطط جهوي مندمج لحماية البيئة اعتمادا على البرامج الوطنية؛
- تشجيع البحث العلمي و التقني في مجال حماية البيئة؛
- إدماج البعد البيئي في مخطط محو الأمية؛
- المصاحبة و التكوين في مجال تكوين الملفات للاستفادة من آلية التنمية النظيفة MDP؛
- الحفاظ على صحة المواطن؛
- تنمية الطاقات المتجددة.

2. التوصيات الخاصة

أ - توصيات اللجنة الأولى : التطهير السائل

تميزت هذه اللجنة بتدارس و مناقشة البرامج الأتية :
1. البرنامج الوطني للتطهير السائل وتصفية المياه العادمة ؛
2. برنامج محاربة التلوث بحوض سبو ؛
3. البرنامج الوطني للتأهيل البيئي للمدارس القروية.

و قد تم إصدار التوصيات التالية :

المحور المنهجي

- الأخذ بعين الاعتبار لخاصيات المناطق الفقيرة والمناطق ذات الخصوصيات كالواحات في البرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة ؛

- وضع خريطة حول مستوى عيش السكان تساعد في تحديد تعرفة التطهير وتحديد المؤشرات اللازمة لهذه التعرفة أخذا بعين الاعتبار وضعية المناطق الفقيرة ؛

- اعتماد المقاربة المتبعة من طرف وزارة السكنى والتعمير في المدن الجديدة لإدراج إشكالية تدبير النفايات والتطهير في التخطيط العمراني منذ البداية ؛

- تفعيل الأهداف الوطنية العامة إلى أهداف على المستوى الجهوي حتى لا تصل إلى تناقضات على المستوى المجالي كما لوحظ في برنامج تزويد العالم القروي بالماء الشروب ؛

- إعادة النظر في مقاربة البرنامج الوطني للتطهير لإدماج قلة وندرة المياه كعامل أساسي في تحديد الأولوليات عند اختيار مواقع تنفيذ البرنامج ؛

- يجب على كل مشروع متعلق بتطهير المياه العادمة أن يأخذ بعين الاعتبار مسألة المعالجة من أجل إعادة الاستعمال ؛

- وضع آليات التقييم والمتابعة والتقويم لكل مشاريع التطهير السائل من أجل ضمان الاستدامة وكذا تحديد آليات المواكبة للتنفيذ والمتابعة بعد الإنجاز وإدراج المبدأ على مستوى الاتفاقيات ؛

- إعادة النظر في اللجوء إلى قنوات الصرف البحرية (Emissaires) لتفادي ضياع المياه في بلد يعاني من ندرة المياه وتلوث المجال البحري ؛

- اعتماد نظام المؤشرات لمواكبة تطور التلوث في حوض سبو ومعرفة مستوى إنجاز برنامج محاربة التلوث في هذا الحوض.

المحور التنظيمي والمؤسساتي

- توسيع اللجنة الوطنية للبرنامج الوطني للتطهير وخلق لجن جهوية لتنفيذ البرنامج وتوضيح الرؤيا وتفادي التعدد ؛

- إعطاء دور فعال لوكالات الأحواض المائية في تنفيذ البرنامج الوطني للتطهير السائل وكذا العمل على إسهام الوكالات في الجانب التمويلي.

المحور التمويلي

- تحديد الأولوليات للأخذ بعين الاعتبار للإكراهات المالية في برامج التطهير؛

- التعامل بحذر مع مبدأ "ملوث مؤدي" (Pollueur/payeur) حتى لا يصبح دريعة للاستمرار في التلوث بالنسبة لذوي الإمكانيات في ظل المستوى الحالي للإتاوات؛

- التنسيق والتجانس بين مختلف الاستراتيجيات القطاعية التي تهم التطهير خاصة في مجال التمويل.

محور دعم القدرات وإشراك مختلف الفعاليات

- العمل على إشراك الجمعيات الفاعلة في مختلف البرامج المقترحة من طرف الوزارات حتى تكون على علم بما يجري على أرض الواقع في مجال التطهير السائل؛

- حث الوزارات المعنية على الحضور في كل التظاهرات الخاصة بالبيئة بصفة عامة والتطهير بصفة خاصة ؛

- إشراك مصالح وزارة الصحة مركزيا ومحليا في برنامج التطهير السائل بصفة عامة وفي برنامج التأهيل البيئي للمدراس القروية بصفة خاصة والربط بين التربية البيئية والتربية الصحية.

وفي الأخير تمت المصادقة من طرف جميع الحاضرين على البرامج المقدمة والمطالبة بتوفير الشروط اللازمة لإنجاح إنجازها .

ب - توصيات اللجنة الثانية : التطهير الصلب و الهواء و المواد الكيماوية

تميزت أشغال اللجنة الثانية المتفرعة عن الجلسة العامة و المتعلقة بدراسة إشكاليات النفايات المنزلية والمماثلة لها و المواد الكيماوية و النفايات الخطرة و تلوث الهواء، بحضور مكثف و بمناقشات جادة و صريحة و بناءة تناولت المواضيع من مختلف زواياها و أفضت إلى ضرورة الانكباب على إشكالية النفايات التي تطرح على المستوى المؤسساتي و القانوني و المالي و التقني من أجل تدبير أحسن و ذلك من خلال رؤية شمولية تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الجهوية و المحلية وتتماشى مع الواقع الحالي والموارد المالية و كذا مصالح كل المتدخلين.

و خلال هذه الورشة تم استحضار السياق الدولي و التزام المغرب على هذا المستوى ومساهمته الفعالة في المحافل الدولية ذات الصلة بتدبير النفـايات و اعتماد الاتفاقيات الدولية كبازل و اسطكهولم و غيرها وتبني المخططات الدولية كالمذكرة 21 الهادفة إلى تقليص حجم النفايات و إعادة استعمالها و التخلص منها بطريقة سليمة بيئيا.

كما تم التذكير بالمجهودات المبذولة على المستوى الوطني كالقيام بالدراسات الوطنية والمحلية و احترافية القطاع و عصرنة الترسانة القانونية البيئية و خاصة القانون 00-28 المتعلق بتدبير النفايات و التخلص منها، الذي عرف مختلف أصناف النفايات وحدد شروط تدبيرها و أقر مبدأ المطرح المراقب واعتمد التخطيط كأداة للتدبير.

كما تم التركيز على البرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية والمماثلة لها الذي يتوخى المحافظة على البيئة و حماية الموارد الطبيعية و تحقيق التنمية البشرية المستدامة عبر توفير إطار سليم لعيش السكان. و يعتبر هذا البرنامج الوطني لبنة

أساسية في إستراتيجية البيئة و التنمية المستدامة المعتمدة من طرف المغرب و التي أعلن عنها صاحب الجلالة نصره الله في خطابه التاريخي ل 18 مايو 2005 بمناسبة الإعلان عن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

و دعت رئاسة اللجنة المشاركين في الورشة إلى التركيز على الإدلاء بالمقترحات والتوصيات الرامية إلى تفعيل البرامج الوطنية دون الرجوع إلى التشخيص و المعطيات التي تم تقديمها في الجلسة العامة.

و هكذا فقد تم إصدار عدد من التوصيات حول المواضيع التي تدارستها اللجنة.

التوصيات المتعلقة بالنفايات المنزلية والمماثلة لها:

نظرا لأهمية قطاع النفايات بالنسبة للبيئة و التنمية و إطار عيش السكان، و التطور الحاصل في هذا المجال بما في ذلك إصدار قانون النفايات و البرنامج الوطني للنفايات المنزلية، أصدر المشاركون التوصيات التالية:

- اعتماد مقاربة جديدة تجعل من تدبير النفايات نشاطا اقتصاديا مدرا للربح و خالقا لفرص الشغل؛

- خلق شراكة بين الجماعات المحلية و الجماعات والمنظمات غير الحكومية و كل الجهات المعنية بقطاع تدبير النفايات؛

- تعبئة الوسائل المادية و البشرية الضرورية و بدل مجهودات كبيرة من طرف الدولة و الجماعات المحلية على المستوى التنظيمي والتقني والمالي لتدارك النقص الحاصل في مجال تدبير النفايات؛

- تعميم المطارح العمومية المراقبة لفائدة كل الجماعات؛

- دعم إعادة استعمال النفايات كسماد للأرض إذ تبين مردودها الاقتصادي والبيئي ؛

- التصدي لظاهرة تلوث البيئة بانتشار الأكياس البلاستيكية ؛

- دعم احترافية القطاع و تشجيع اللجوء إلى التدبير المفوض مع السهر على ضمان تطبيقه في أحسن الظروف المالية و البيئية ؛
- بناء قدرات و تعزيز كفاءات الساهرين على تدبير النفايات ؛
- وضع دليل لتحسين تدبير النفايات ينير السبيل للساهرين على القطاع ؛
- تقدير و رد الاعتبار إلى مهنة رجال و نساء النظافة ؛
- تعبئة و تحسيس المواطنين للمساهمة في تحسين تدبير النفايات بواسطة مختلف الوسائل المتاحة ؛
- تحسين استخلاص ضريبة النظافة و تخصيصها لتدبير النفايات ؛
- إحداث نظام منسجم و فعال لاستخلاص ضريبة النظافة ؛
- تقوية الجبايات المحلية ؛
- وضع لجن للريادة ؛
- إعادة الهيكلة و إضفاء صبغة الاحترافية على القطاع ؛
- وضع مخططات وطنية بالنسبة لأنواع النفايات الأخرى ؛
- وضع أنظمة للإعلام و التكوين في مجال تدبير النفايات ؛
- تشجيع تدبير النفايات في إطار مجموعة من الجماعات ؛
- إدماج تدبير النفايات و التطهير عند تصور تصاميم المدن الجديدة ؛
- تنظيم حوار وطني حول البرامج الوطنية للتطهير و تدبير النفايات ؛

- خلق مرصد وطني لمراقبة التدبير المفوض؛

- دراسة إمكانية تخفيض نسبة ضريبة القيمة المضافة المطبقة في مجال تدبير النفايات.

التوصيات المتعلقة بتلوث الهواء :

و في ما يخص إشكالية تلوث الهواء التي أصبحت تطرح بحدة في عدد من التجمعات السكانية الكبرى و الناتجة بالأساس عن الارتفاع الحاصل في استهلاك الطاقة النفطية من طرف المصادر الثابتة و المتحركة و التي من شأنها أن تؤثر على صحة الإنسان و على البيئة فقد اقترح المشاركون التوصيات التالية :

- تعزيز الشبكة الوطنية لمراقبة جودة الهواء ؛

- تعميم عملية جرد الملوثات الهوائية بالمدن الكبرى و تقييم أثرها على الصحة ؛

- تعزيز الإطار القانوني بتبني النصوص التطبيقية للقانون حول تلوث الهواء 13/03؛

- تقليص الملوثات المنبعثة من وسائل النقل ؛

- اعتماد مخطط توعوي لفائدة مستعملي السيارات و الصناعيين والمواطنين ؛

- اعتماد مخطط جهوي لجودة الهواء ؛

- اعتماد نتائج البحث العلمي في مجال حماية البيئة و محاربة تلوث الهواء.

التوصيات المتعلقة بالمواد الكيماوية و النفايات الخطرة :

بالنظر إلى زيادة استعمال المواد الكيماوية في عدة مجالات كالصناعة و الفلاحة والصحة و ما صاحب ذلك من مخلفات للنفايات الخطرة ، و بالنظر إلى الآثار البيئية السلبية لهذه النفايات على النظم البيئية و على صحة الإنسان؛

و بالنظر إلى الثغرات المسجلة في تدبير المواد الكيماوية و النفايات الخطرة فإنه بات من الضروري إدراج التدبير العقلاني للمواد الكيماوية والنفايات الخطرة من بين أولويات أهداف تحقيق التنمية المستدامة.

و عليه فإن المشاركين يوصون بما يلي:

*** في مجال المواد الكيماوية**

- تعزيز الإطار القانوني بوضع قانون إطار لتدبير المواد الكيماوية وقانون خاص بحماية المستهلكين و إصدار القانون المتعلق بالمنشآت المصنفة وغير الصحية والمزعجة و الخطرة ؛

- تشجيع الشراكة بين جميع الفاعلين لتعزيز سلامة استعمال و إنتاج المواد الكيماوية للتوفيق بين متطلبات التنمية و إكراهات حماية الصحة و البيئة؛

- تعميم إنجاز مخططات الوقاية من المخاطر في الوحدات و المناطق الصناعية ؛

- تعزيز مراقبة نقل المواد الكيماوية ؛

- مكافحة الاتجار الغير مشروع للمواد الكيماوية الخطرة والمحضورة والمقننة ؛

- تشجيع استعمال النظام العالمي الموحد لتصنيف المواد الكيماوية ؛

- تطوير شبكة تبادل المعلومات حول المواد الكيماوية لجعلها أداة للمساعدة على أخذ القرار في مجال الوقاية و الحد من المخاطر الكيماوية ؛

- تحسيس مستعملي المواد الكيماوية، خاصة العاملين في الميدان الزراعي والحرفي حول الأخطار الناجمة عن سوء استعمال هذه المواد.

*** في مجال تدبير النفايات الخطرة :**

- تقوية الإطار التشريعي و القانوني المتعلق بتدبير النفايات الخطرة ؛
- تحديد دور كل متدخل في هذا الميدان ؛
- بلورة مخطط وطني حول تدبير النفايات الخطرة ؛
- وضع لجنة لاتخاذ القرارات و لجنة تقنية لتتبع مشروع المركز الوطني لمعالجة النفايات الخطرة ؛
- استعمال التكنولوجيات النظيفة لتقليل إنتاج النفايات عند المصدر؛
- العمل على نقل التجارب الدولية الرائدة للمغرب مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية ؛
- إشراك القطاع الخاص في تدبير النفايات الخطرة ؛
- تبني التدبير المندمج للنفايات الخطرة و تطوير قطاع تدوير و تثمين النفايات ؛
- بلورة منظومة لرصد و مراقبة النفايات الخطرة ؛
- إعداد برامج للتكوين والتحسيس حول التدبير المندمج للنفايات الخطرة ؛
- إشراك منظمات المجتمع المدني و الجامعة في تدبير النفايات الخطرة.